منبـــــر

حرية الصحافة والإعلام!

حصاد شهر ديسمبر 2021

وتطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الشهرية الثانية الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالمجال على مدار شهر ديسمبر 2021 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال. وبحسب التقرير، فإن أوضاع الحريات ليست مبشرة، ولازال هناك تقييد على الصحفيين سواء أثناء عملهم أو خلال حبسهم، رغم الوعود المتكررة من قبل السلطة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، والإعلان أمام العالم بأنه لا يوجد تضييق حريات في مصر، وأن الصحفيين يمارسون عملهم بحرية.

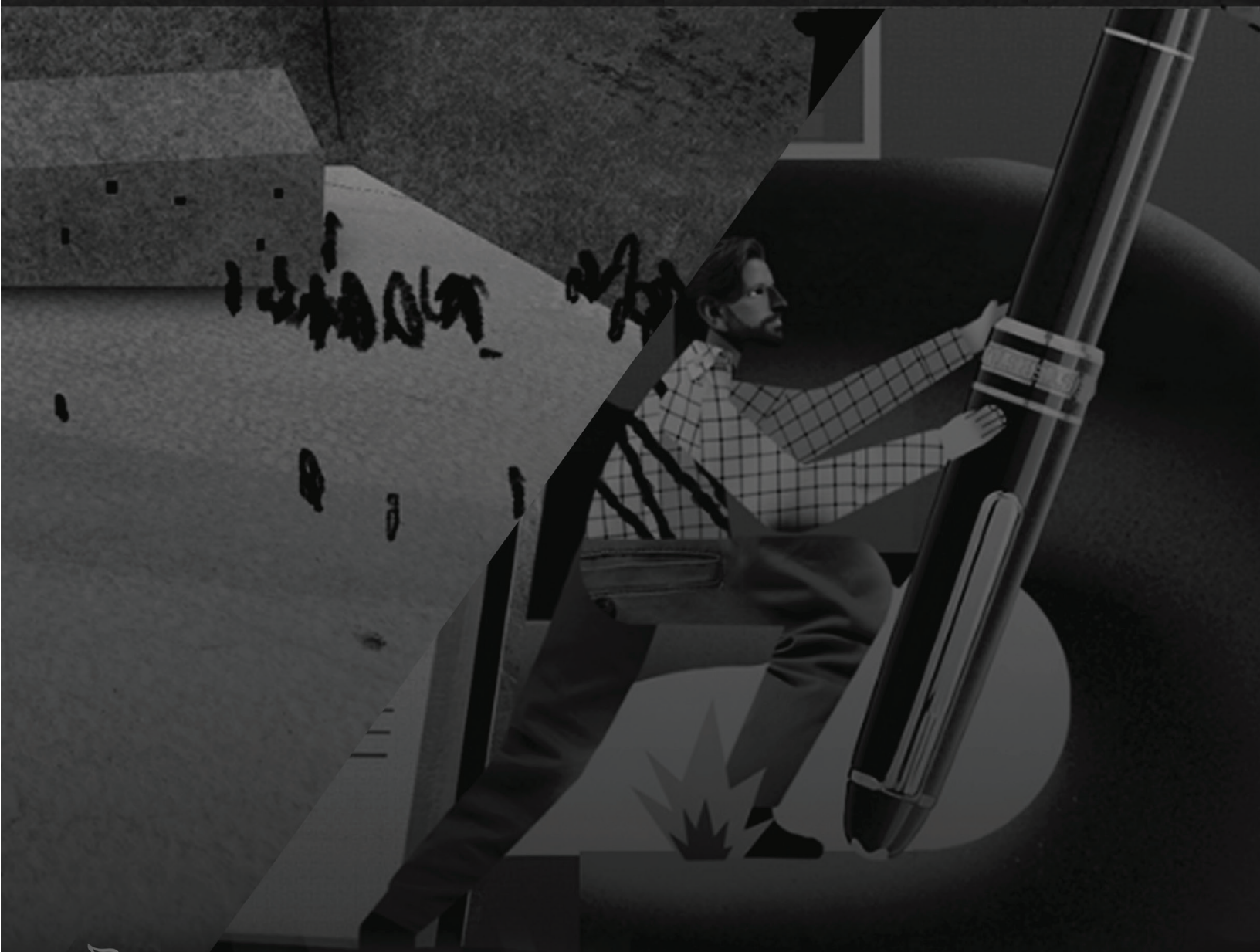

منبر حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر ديسمبر 2021

منبر حرية الصحافة والإعلام
حصاد شهر ديسمبر 2021

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.NET
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

المحتويات

المقدمة 4
المنهجية 6
صحفيون قيد الحبس 7
انتهاكات تُمارس بحق الصحفيين المحبوسين..... 10
انتهاكات بحق الصحفيين بسبب عملهم 11
دعوى قضائية ضد صحفيين 14
القيد بنقابة الصحفيين 16
التوصيات 18

المقدمة

على مدار شهر ديسمبر 2021، واجه الوسط الصحفي والإعلامي العديد من التضييق أثناء ممارسة عملهم أو بسبب أخبار تم نشرها تخالف اعتبرتها السلطة "أخبارا كاذبة"، أو تكشف عن انتهاكات وجرائم تحدث لا يرغب المسؤولون أو النظام الحالي بالإفصاح عنها.

وتطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الشهرية الثانية الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالمجال على مدار شهر ديسمبر 2021 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال. وبحسب التقرير، فإن أوضاع الحريات ليست مبشرة، ولازال هناك تقييد على الصحفيين سواء أثناء عملهم أو خلال حبسهم، رغم الوعود المتكررة من قبل السلطة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، والإعلان أمام العالم بأنه لا يوجد تضييق حريات في مصر، وأن الصحفيين يمارسون عملهم بحرية.

لكن الواقع جاء مختلفًا عن التصريحات والوعود، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا والثالثة عالميا في قائمة الدول الأكثر سجنا للصحفيين، بحسب تقرير خاص للجنة حماية الصحفيين. وقالت اللجنة إن عدد الصحفيين المسجونين ارتفع حول العالم محققا رقماً قياسياً في عام 2021، حيث وصل مجموعهم إلى 293 صحفياً سجينا حول العالم. وجاءت مصر في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى عربياً في عدد الصحفيين المحتجزين في السجون بواقع 25 صحفيا، وهو الأعلى مقارنة بدول أخرى في المنطقة العربية، فيما احتلت السعودية المرتبة الثانية بـ 14 صحفيا محتجزا.

ووصلت أوضاع الصحافة إلى هذا الحال في ظل صمت تام من جانب نقابة الصحفيين، ضد ما يتعرض له منتسبيها من انتهاكات وملاحقات أمنية مستمرة، بل وازداد الأمر سوءا من قبل النقابة بعد تأجيل عدد كبير من المتقدمين بلجنة القيد دون إبداء أسباب بجانب رفض انتساب البعض دون سبب حقيقي أو إعطائهم فرصة ثانية.

وفي هذه النشرة، رصدنا أبرز الانتهاكات التي تعرض لها صحفيون، وجاءت كالآتي: تجديد حبس نحو 12 شخصًا، فضلا عن التحقيقات مع عدد من الصحفيين على خلفية أخبار منشورة تخصهم، بينهم: الكاتب الصحفي خالد البلشي رئيس تحرير موقع "درب" بتهمة نشر أخبار كاذبة. ويواجه الصحفيون في السجون انتهاكات بالجملة، بالمنع من الزيارة مثلما يحدث مع الصحفي أحمد سبيع، والبعض منهم يتعرض للإهمال الطبي مثلما جاء في شكوى أسرة الصحفي هشام عبد العزيز.

وفي هذه النشرة، تجدد المفوضية مطالبها، بالتزام الحكومة المصرية بتعهداتها الطوعية أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجينيف فيما يخص حماية حرية الرأي والتعبير والصحافة، وضرورة تنفيذ الإفراج الفعلي عمن تجاوزوا مدة الحبس الاحتياطي، دون إعادة حبسهم على ذمة قضايا جديدة. كما تطالب أيضا بتوفير البيئة السياسية والتشريعية لوجود وسائل إعلام

تعبر عن التنوع كضـمانة للمجتمع وحقه في المعرفة، وإعطاء وسـائل الإعلام اسـتقلاليتها وتمكينها من أداء دورها الفاعل في تنوير المجتمع والتعبير عن قضاياه وتطلعاته.

المنهجية

اعتمدت المفوضـية المصـرية للحقوق والحريات في كتابة النشـرة، على ما تقدمه من دعم قانوني لبعض الصـحفيين المعتقلين، إلى جانب ما جاء في الصـحف والمواقع الإخبارية حول تجديدات الحبس لباقي الصـحفيين ممن لا يحضـر معهم محامي المفوضـية المصـرية. أيضـا اعتمدت على ما نشـر على الجريدة الرسـمية بشـأن تعديلات قانون الأوبئة والجوائح فيما يتعلق بمادة الحبس والغرامة، أيضـا اعتمدت على ما ينشر من قرارات من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ونقابة الإعلاميين عبر مواقعها الرسمية وما تتضـمنه من قرارات بالحجب أو منع الظهور أو التحقيق أو تقديم شـكاوى ضـد إعلاميين وصحفيين.

كما شـملت النشـرة الصـحفيين الذين يتعرضـون للحبس أو التضـييق بسـبب نشـاطهم السـياسـي أيضـا، خاصـة وإن مهنة الصـحافة في الأصـل هي مهنة معنية بالحريات العامة ومراقبة السـلطة وفضـح الفسـاد وكشـف الانتهاكات، لذلك لا تقتصـر حماية الصـحفيين والإعلاميين بشـأن نشـاطهم المهني ولكن السـياسـي. كما توسـعت النشـرة لترصـد إلى جانب الصـحفيين والإعلاميين، أيضـا المدونين ومستخدمي الإنترنت للنشر والكتابة والتعبير عن رأيهم.

صحفيون قيد الحبس

- **ربيع الشيخ**

في 8 ديسمبر 2021 قررت 2021 نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي ربيع الشيخ 15 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1365 لسنة 2018.

وكانت قوات الأمن ألقت القبض على الصحفي ربيع الشيخ يوم 1 أغسطس 2021، من مطار القاهرة الدولي، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويل ونشر أخبار كاذبة، وتم التحقيق معه في جهاز الأمن الوطني وترحيله إلى سجن طرة.

- **مصطفى الخطيب**

في 8 ديسمبر أيضا تم تجديد حبس الصحفي "مصطفى الخطيب - مراسل لوكالة الاسوشيتدبريس الأمريكية" ٤٥ يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة.

تم إلقاء القبض على المراسل الصحفي من منزله بتاريخ 13 أكتوبر 2019 وتم عرضه على نيابة أمن الدولة والتحقيق معه في القضية رقم 488 لسنة 2019 بتهم مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي.

- **عبد الله حلمي**

وفي 14 ديسمبر2021 تم تجديد حبس الصحفي تجديد حبس الصحفي " عبد الله حلمي محمد خليل – وشهرته عبد الله شوشة" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 800 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وعبد الله شوشة مراسل قناة أمجاد الفضائية بالإسماعيلية، أُلقي القبض عليه في 22 سبتمبر 2013، أثناء تغطية التظاهرات المؤيدة للرئيس محمد مرسي في الإسماعيلية ، وتم ترحيله على النيابة العامة والتحقيق معه بتهم الانضمام الى جماعة ارهابية، التظاهر دون إخطار وإثارة الشغب والتحريض على قلب نظام الحكم في القضية المعروفة إعلاميا بقضية "خلية ولع-جيفارا" وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى قضت محكمة جنايات الاسماعيلية في 2 ابريل 2019 ببراءته مما هو منسوب اليه ثم تعرض المراسل الى الاختفاء القسري حتى ظهر داخل نيابة أمن الدولة بتاريخ 20 يوليو 2019 وتم التحقيق معه في القضية رقم 800 لسنة 2019 حصر أمن دولة بتهمة الانضمام الى جماعة ارهابية وحبسه احتياطيا على ذمة القضية.

- **حسام مؤنس**

في 14 ديسمبر 2021 تم تجديد حبس الصحفي حسام مؤنس 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 930 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وألقت قوات الأمن فجر يوم الثلاثاء 25 يونيو من العام 2019، القبض على الكاتب الصحفي حسام مؤنس، من منزله بالقاهرة بعد اقتحام المنزل وترويع زوجته وأطفاله.

اقتيد إلى جهة غير معلومة، ظهر بعدها بساعات في نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية المعروفة إعلاميا باسم "معتقلي الأمل" وصدر قرار بحبسه احتياطيا لمدة 15 يوم على ذمة التحقيق.

- **محمد أكسجين**

في 14 ديسمبر 2021 تم تجديد حبس المدون محمد إبراهيم رضوان (أكسجين) 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

من الجدير بالذكر أن القضية 855 لسنة 2020، هي احدى القضايا الجديدة التي طالت عدد من النشطاء المتهمين على ذمة قضايا اخرى وهم رهن الحبس الاحتياطي.

- **محمد صلاح**

في 14 ديسمبر 2021 تم تجديد حبس الكاتب الصحفي محمد صلاح 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وألقي القبض على الصحفي محمد صلاح من الشارع في نوفمبر 2019 من قبل أفراد أمن بزي مدني، وبعد اختفاء 24 ساعة ظهر في نيابة أمن الدولة العليا متهما بنشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية، في القضية 488، وقررت النيابة حبسه، بعدما حققت معه من دون حضور محاميه".

واستمر تجديد حبس صلاح من دون تحقيق أو أدلة على الاتهامات الموجهة إليه، وبعد 8 شهور قضاهم في سجن طرة تحقيق، قررت المحكمة إخلاء سبيله.

ونقل صلاح بعد قرار إخلاء سبيله إلى قسم شرطة دار السلام، حيث احتجز لمدة شهر بحجة إنهاء إجراءات خروجه، حتى فوجئت أسرته ومحاميه في أغسطس 2020 بنقله للنيابة والتحقيق معه في قضية جديدة رقم 855 لسنة 2020، بنفس اتهامات القضية الأولى التي أخلي سبيله فيها.

- **سيد عبد اللاه**

في 14 ديسمبر 2021 تم تجديد حبس الصحفي سيد عبد اللاه 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1106 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ألقي القبض على الصحفي عبد اللاه في 23 سبتمبر 2019 وتم التحقيق معه وإدراجه على القضية رقم 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا. وظل رهن الحبس الاحتياطي على ذمتها حتى قرار المحكمة بإخلاء سبيله دون تنفيذ، وتم تدويره على قضية أخرى رقم 1106 لسنة 2020 حصر أمن دولة، بنفس الاتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة جماعة إرهابية.

- **عامر عبد المنعم**

في 14 ديسمبر 2021 تجديد حبس الصحفي عامر عبد المنعم 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1017لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وتجاوز عامر عبد المنعم عام في الحبس الاحتياطي منذ القبض عليه فيه أغسطس 2020 بعد دخول منزله ومصادرة مستلزماته ومحتوياته، ثم القبض عليه واقتياده لجهة غير معلومة، حتى ظهر لاحقا في النيابة.

يذكر أن عامر يعاني من السكري وجسمه لا يستجيب إلا لنوعين من الأنسولين، كما أنه يعاني من آلام في الظهر بسبب النوم على الأرض طوال فترة حبسه.

- **توفيق غانم**

في 15 ديسمبر2021 تم تجديد حبس الصحفي "توفيق عبد الواحد غانم 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 238 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

وفي 21 مايو 2021، أخضعت السلطات المصرية توفيق غانم للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام تم خلالها استجوابه بشأن عمله السابق في وكالة الأناضول للأنباء التركية الحكومية. ثم مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة في 26 مايو 2021 وتم حبسه احتياطيًا لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات بتهم نشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتهم تتعلق بالإرهاب.

وطالبت منظمة العفو الدولية، الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتدخل وإطلاق سراح غانم البالغ من العمر 66 عاما، مطالبة في الوقت نفسه لحين إخلاء سبيله، بضمان تواصله مع عائلته ومحاميه وحصوله على الرعاية الصحية المناسبة.

- **محمد هاني جريشة**

وفي 27 ديسمبر 2021 قررت محكمة جنايات القاهرة تجديد حبس الصحفي محمد هاني جريشة 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 864 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

تم القبض على الصحفي محمد هاني جريشة بتاريخ 2 سبتمبر 2020 وظل رهن الاختفاء الى أن ظهر بنيابة أمن الدولة العليا وتم التحقيق معه في القضية رقم 864 لسنة 2020 حصر أمن دولة ووجهت إليه اتهامات مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

- **حمدي مختار الزعيم**

في 29 ديسمبر 2021 تم تجديد حبس المصور الصحفي حمدي مختار علي – وشهرته "حمدي الزعيم" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وفي 5 يناير 2021 ألقي القبض على المصور الصحفي "حمدي الزعيم" وتم اقتياده الى جهة غير معلومة، وفي يوم 6 يناير ظهر عليه أعراض الاشتباه في الإصابة بـ كورونا وتم ترحيله إلي مستشفى عزل في منطقة العباسية، كما تم إحالة أوراقه للتحقيق يوم 8 يناير لكن تعذر لحالته الصحية، إلي أن ظهر في نيابة أمن الدولة اليوم 16 يناير 2021 على ذمة القضية 955 لسنة 2020 أمن دولة بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، نشر أخبار وبيانات كاذبة، استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية لنشر أخبار كاذبة وقررت حبسه 15 يومًا.

انتهاكات تُمارس بحق الصحفيين

المنع من الزيارة

-في 15 ديسمبر 2021 قالت إيمان محروس زوجة الصحفي المحبوس أحمد سبيع إنها ممنوعة من زيارة زوجها في محبسه منذ سنة و10 أشهر، مشيرة إلى أن محاميه أيضًا لا يستطيع رؤيته ولا الاطمئنان عليه وعلى صحته.

إخفاء وتدوير

في 17 ديسمبر 2021 قالت زوجة الصحفي محمد سعيد فهمي، المحبوس في سجن القناطر بمحافظة القليوبية، إنها لا تعلم عنه شيئا منذ القبض عليه في 31 مايو 2018. ثم أُخفيَ قسريًا 45

يوما في جهاز أمن الدولة بالشـيخ زايد، ثم ظهر بعدها على ذمة القضـية 441 لسـنة 2018، وبعد عامين من الحبس الاحتياطي تم إخلاء سبيله يوم 15 يوليو عام 2020.

يوم 18 نوفمبر 2020 ظهر في النيابة العامة على ذمة القضـية 2727 لعام 2020، وفي 1 ديسـمبر عام 2020 حصل على إخلاء سبيل بكفالة 5000جنيه.

بعد شـهر ونصـف من الاحتجاز في قسـم العجوزة تم تدوير "فهمي" للمرة الثالثة، ففي يوم 16 يناير 2021 تم إدراج اسمه على قضية 955 لعام 2020 نيابة أمن الدولة العليا.

في القضايا الثلاث واجه سعيد تهم نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون.

إهمال طبي

في 22 ديسـمبر 2021 قالت منظمة مراسـلون بلا حدود، إن الصـحفي المحبوس هشـام عبد العزيز، يحتاج إلى عملية طبية بشـكل سـريع، وأنه معرض لخسـارة البصـر حال عدم إجراء العملية، مما يزيد من مخاوفها على صـحته .وحذرت منظمة مراسـلون بلا حدود من تعرضـه لأي إهمال طبي وصـحي قد يؤثر عليه.

وأكمل هشـــام عبد العزيز، عامين و6 أشـــهر من الحبس الاحتياطي منذ القبض عليه في 20 يونيو 2019 بعد عودته مباشرة من العاصمة القطرية الدوحة.

وفي 20 يونيو 2019، وأثناء وصول هشام عبد العزيز وزوجته وأطفاله إلى مطار القاهرة، تم توقيفهم في المطار وســحب جوازات الســفر الخاصــة بالأســرة، وبعد 6 ســاعات من الانتظار تم إخطارهم بالمغادرة على أن يعود هشام إلى جهاز الأمن الوطني لاستلام جواز سفره.

ويعمل هشام عبد العزيز، بحسب مؤسسة مراسلون بلا حدود، منتجا فنيا في قناة الجزيرة القطرية، ويعاني يعاني من مشاكل خطيرة في الرؤية.

انتهاكات تواجه الصحفيين أثناء عملهم

تحقيق بسبب نشر الأخبار

في 12 ديسـمبر 2021 حققت النيابة العامة مع الكاتب الصـحفي عصـام حسـين الصـحفي بجريدة الكرامة، فيما نسـب له من اتهامات ببلاغات من قيادات البنك العقاري المصـري العربي، بعد نشـره سـلسـلة حلقات بالوثائق والمسـتندات عبر صـفحته الشـخصـية على موقع الفيس بوك، نهاية عام 2020، تناول فيها اتهامات بالفساد وإهدارهم المال العام والتربح.

واتهمت البلاغات الكاتب الصحفي عصام حسين بنشر شائعات وأخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام، والإضرار بالمصلحة العامة للدولة، والإضرار بالاقتصاد المصري والمصرفي في الداخل والخارج، والإضرار بالبنك المركزي المصري، والبنك العقاري المصري العربي وقيادتهما، والسب والقذف، والتشهير.

وقررت النيابة صرف المتهم من سراي النيابة مؤقتاً على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة، ولم يتم توجيه أي اتهامات للمذكور، ولكن اكتفت بسؤاله على سبيل الاستدلال.

وفي 27 ديسمبر 2021 قال الكاتب الصحفي خالد البلشي -رئيس تحرير موقع "درب" - إن النيابة العامة قامت باستدعائه بصفته. وذلك لسماع أقواله بشأن مجموعة من البلاغات المقدمة ضد الموقع الذي يرأس تحريره. وكتب البلشي على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: وصلت إلى النيابة في الموعد المحدد لأتفاجأ أنني أمام بلاغات مقدمة من 9 مواطنين، تتضمن صورا ضوئية لأخبار منسوبة لدرب، أحدها منشور على صفحتي، والباقي على صفحة درب -طبقا للبلاغات المقدمة- وهي أخبار في مجملها تدور حول انتخابات البرلمان الماضية، منها تقرير للمجلس القومي لحقوق الانسان حول المرحلة الأولى، ومنها عدد من المتابعات والتغطيات للانتخابات، وكذلك بعض الأخبار الخاصة بتجديدات الحبس وأوضاع المحبوسين.

وتابع البلشي: حمل البلاغ الذي تم استدعائي بشأنه رقم 4649 لسنة 2020. حيث تم تحريره في نوفمبر 2020. وجاء مدعوما باسمي الكامل وتاريخ ميلادي وعنواني المدون بالبطاقة. وهو ما عرفناه بعد أن استجابت النيابة لطلبنا بالاطلاع على ما جاء به لكن دون السماح بتصويره.

وطبقا للبلاغ فإن المواطنين الذين قدموا البلاغ بعد أن قرأوا التقارير والأخبار منشورة على صفحتي وصفحة درب -على حد ما أوردوه في البلاغ- رأوا في نشر تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان حول إحدى مراحل الانتخابات الماضية "أخبارا كاذبة". وهي تستهدف التشكيك في سلامة الانتخابات والنيل من العملية الانتخابية. وتدفع المواطنين على عدم المشاركة. وهو ما أكده المواطنون في أقوالهم أمام النيابة التي استمعت لأقوالهم في مارس الماضي.

وأشار البلشي إلى أن تقرير الأمن الوطني جاء ليؤكد أقوالهم في هذا السياق ويؤكد صحة نشر التقرير على صفحتي. والأخبار الأخرى على صفحة درب. كما تضمنت التحقيقات أن ما ورد بالتقرير أكده أيضا فيديو تم نشره على صفحة درب بفيس بوك. لافتا إلى أن النيابة خاطبت نقابة الصحفيين للتحقق من كوني عضوا بها وأن النقابة ردت بالفعل بأنني عضو ومقيد بجدول حر.

فيما جرت التحقيقات مع البلشي في جلسة يوم 4 يناير، وقررت النيابة آنذاك إخلاء سبيله بالضمان الشخصي بعد اتهامه بـ"نشر أخبار كاذبة"، و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

وفي 26 ديسمبر 2021 خضع حسام السويفي رئيس تحرير موقع "سوشيال برس" للتحقيق في نيابة حدائق القبة، بناء على بلاغ مقدم من علي حسن رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، اتهمه فيها بالسب والقذف.

وفي تدوينة نشر السويفي صورتين لموضوعات تناول خلالها موقع "سوشيال برس" اتهامات ضد "علي حسن" رئيس تحرير "أ ش أ"، معلقًا بالقول "هذه الموضوعات التي نشرتها بوابة سوشيال برس ضد علي حسن محمد عبد الباقي، رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، التي كانت سببًا في رفع علي حسن بلاغ ضدي بتهمة السب والقذف.. مستمرون في نشر وقائع الفساد والمخالفات".

مصادرة الرأي

وفي 13 ديسمبر 2021 عقب نشر وليد فاروق، الصحفي بجريدة البورصة، تدوينة عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، كشف عبرها أن شركة لازوردي تدرس التخارج من السوق المصري خلال خمس سنوات، بناء على معلومات من مصادر خاصة قريبة من مجلس الإدارة، أصدرت الشركة بيانا هاجمت فيه فاروق، وهددته برفع قضية تشهير ضده.

من جهته أكد وليد فاروق، أن بيان الشركة احتوى بعض المغالطات، موضحًا أنه يعمل متحدثًا رسميًا للشعبة العامة للذهب والمجوهرات، مؤكدًا ان البيان خلط عمدًا بين كونه صحفيا، وممثلًا للشعبة، مشيرًا إلى أنه لذلك نشرت الشعبة بيانا، نفت فيه علاقتها بما نشره على صفحته الشخصية، موضحا ا أنه ما نشره يتحمله كصحفي، ومؤكدًا أن الشعبة لم تنف صلتها به كمتحدث رسميًا لها، موضحًا أنه حذف ذلك على صفحته، لرفع الحرج عن الشعبة.

منع من السفر

في 11 ديسمبر 2021 منعت سلطات مطار القاهرة حيدر قنديل الصحفي والمنتمي إلى المذهب الشيعي من السفر واحتجزت جواز سفره وأمرته بالتوجه إلى مقر الأمن الوطني لاستعادته.

فوجئ قنديل بتوقيفه من قبل أحد ضباط الجوازات في المطار بعد أن حصل على ختم الخروج من مصر متوجها إلى روسيا. وأبلغه الضابط أن هناك تعليمات من الأمن الوطني بمنعه من السفر واحتجاز جواز سفره، وأن عليه لاحقا طلب الإذن من جهاز الأمن الوطني قبل السفر وأكد قنديل أنه لا يوجد أمر قضائي بمنعه من السفر.

ويخضع قنديل لمتابعة أسبوعية منذ أغسطس 2020، منذ إخلاء سبيله بكفالة على ذمة اتهامه مع مجموعة من الشيعة بنشر التشيع وتأسيس جماعة على خلاف القانون.

دعاوي قضائية

في 8 ديسمبر 2021 أصدرت محكمة جنح ثالث أكتوبر، حكما ضد الناقد الفني طارق الشناوي، والمذيعة راغدة شلهوب.

ونصّ الحكم على تغريم كل من الشناوي وراغدة مبلغ 100 ألف جنيه، كتعويض مبدئي ومؤقت، لكل من معز مسعود والفنانة حلا شيحة، بتهمة سبهما وقذفهما، وذلك في القضية التي حملت رقم 5444 لسنة 2021 جنح أكتوبر.

وكان طارق الشناوي، قال خلال اللقاء التليفزيوني، إن تركيبة حلا شيحة بها شيء خاطئ، وهو ما ظهر بالتناقضات التي ظهرت في شخصيتها خلال الفترة الأخيرة، وأضاف أن تربية والد حلا شيحة لبناته كان فيها نقص، واستطرد بأنها كانت بحاجة إلى فترة تأهيل بعد عودتها إلى الفن مرة أخرى.

ليرد معز مسعود، على طارق الشناوي عبر حسابه بموقع التدوينات Twitter قائلا: "تعمدت الإساءة إلى شخصي وأهل بيتي كثيرا، والآن تجاوزت حدود تخصصك كالعادة، وتعديت على حياتي الشخصية، وأسأت لي ولزوجتي وأهلها، فمن واجبنا أنا وزوجتي كمواطنين مصريين، أن نقاضيك لتأخذ العدالة فيك مجراها، وردعا لكل من يقحم نفسه في حياة الناس الشخصية".

وفي 15 ديسمبر 2021 قضت محكمة جنح مستأنف الشيخ زايد، ببراءة الإعلامي عمرو أديب، من تهمتي سب وقذف الفنان محمد رمضان. وكانت محكمة جنح الشيخ زايد، قضت بتغريم الإعلامي عمرو أديب 10 آلاف جنيه، ورفض الدعوى المدنية المقابلة، لاتهامه بسب وقذف الفنان محمد رمضان.

كان الدكتور أحمد الجندي المحامي، وكيلا عن الفنان محمد رمضان، أقام دعوى سب وقذف ضد الإعلامي عمرو أديب يتهمه إثر هجومه في حلقة سابقة عليه، عقب انتقاده لفيديو "الفلوس" الشهير الذي نشره الفنان بعد الحكم عليه في قضية الطيار أشرف أبو اليسر.

وجاء في الدعوى أن الإعلامي عمرو أديب، استغل وظيفته وخالف ميثاق العمل بها، وأراد أن يحقق لنفسه سبقا صحفيا، وشهرة زائفة، عبر توجيه عبارات وألفاظ وسب وقذف وتشهير بالفنان محمد رمضان. وأضافت الدعوى أن أديب هدد رمضان من خلال منصته الإعلامية، بقصد النيل من سمعته وشرفه.

وفي 20 ديسـمبر 2021 قضـت محكمة جنح أمن دولة طوارئ بالتجمع الخامس بحبس المدون علاء عبد الفتاح 5 سـنوات وكلاً من المحامي الحقوقي محمد الباقر والمدون محمد ابراهيم الشـهير بـ"أكسجين"، 4 سنوات في القضية رقم 1228 لسنة 2021 جنح أمن دولة طوارئ، والمنسوخة من قضـيتهم الأسـاسـية التي تحمل رقم 1356 لسـنة 2019 حصـر أمن دولة عليا، والتي تجاوزوا فيها الحبس الاحتياطي المنصوص عليه بعامين.

وكانت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ بالقاهرة الجديدة، بدأت في 18 أكتوبر الماضـي، محاكمة الناشط علاء عبد الفتاح والمحامي الحقوقي محمد الباقر والمدون محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، بعد يومين من إحالتهم للمحاكمة بتهمة "نشر أخبار كاذبة".

وألقت قوات الأمن القبض على الناشـط والمدون علاء عبد الفتاح من قسـم الدقي في سـبتمبر 2019 أثناء تنفيذه عقوبة المراقبة الشرطية التكميلية بعد إخلاء سبيله وانقضاء عقوبة حبسه لمدة 5 سنوات، في القضية المعروفة إعلامياً (قضية متظاهري الشورى).

وبعد القبض عليه، وأثناء حضـور المحامي الحقوقي محمد الباقر التحقيقات معه، تم القبض على الباقر وضمه للقضية نفسها، رقم 1356 لسنة 2019 حصر أمن دولة طوارئ .

وفي 22 ديسـمبر 2021 قضـت محكمة جنح القاهرة الاقتصـادية، بإلزام قناة النهار، بدفع مبلغ 150 ألف جنيه، لعارضة الأزياء ميرهان هشام، المعروفة باسم "ميرهان كيلر"، نتيجة الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بموكلته، بسبب نشر فيديو يسيء إليها.

ذكرت صـحيفة الدعوى أن المدعية أصـابتها أضـرارًا مادية وأدبية من خلال ما تضـمنه الفيديو وفقًا للقانون مطالبة بإلزام الشـركة بدفع مبلغ 10 ملايين جنيه، كتعويض مما أصـاب المدعية من أضـرار وخطأ الشـركة في عدم حذف فيديو الحلقة من على يوتيوب، مطالبة بإلزامه المصـروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

في وقت مضـى، قضـت محكمة جنح مسـتأنف مدينة نصـر بانقضـاء الدعوى المقامة من ميرهان هشام ضد تامر أمين، مذيع قناة النهار، بتهمة السب والقذف بالتصالح بين الطرفين.

تبين من التحقيقات أن تامر أمين تناول علاقة ميرهان هشـام بلاعب المنتخب عمرو وردة، ووجه إليها حديثا اعتبرته سـبا وقذفا في حقها، وبإعلانه لهذا الأمر تعرضـت لموجة من التحرش بها لفظيًا على وسائل التواصل الاجتماعي.

في 28 ديسـمبر 2021 قضـت المحكمة الاقتصـادية، بإلزام الناقد الرياضـي عبد الناصـر زيدان بدفع نصف مليون جنيه تعويضًا للإعلامي خالد الغندور.

وكان "الغندور" قد طالب في دعواه تعويضًا قدره 10 ملايين جنيه عن الضرر الذي لحق به جراء نشر عبد الناصر زيدان فيديو على صفحته بموقع "فيسبوك" بها صور كرتونية لـ"الغندور" ونشر أغنية تحوي سبًا وقذفًا في حقه.

تنفيذ أحكام

في 26 ديسمبر 2021 تحركت قوة من إدارة تنفيذ الأحكام بمديرية أمن الجيزة، لتنفيذ حكم قضائي صادر لصالح الكاتب الصحفي السيد الحراني بالتعويض ضد إدارة جريدة الوطن. وعقب امتناع رئيس مجلس إدارة الوطن عن سداد مبلغ التعويض، تم الحجز على الوطن وتحددت جلسة بيع في مزاد علني، 3 يناير المقبل، داخل الدور الثاني بمقر الجريدة في 16 شارع مصدق بالدقي.

وقال محمود ماهر المستشار القانوني للحراني الصادر لصالحه حكم التعويض والحجز، إنه بعد استنفاد الوطن كل درجات التقاضي القانونية والانتهاء من الإجراءات الواجبة، قامت إدارة تنفيذ الأحكام بمحكمة شمال الجيزة الابتدائية وفي وجود قوة من مديرية أمن الجيزة بتنفيذ الحجز الصادر ضد جريدة الوطن داخل مقرها المعروف في شارع مصدق بحي الدقي، وذلك تنفيذا للحكم القضائية الصادرة بالتعويض لصالح موكلي الكاتب الصحفي السيد الحراني في القضية رقم 211 لسنة 2018 عمال كلي جيزة، وجارى استكمال كافة الإجراءات القانونية الازمة لإتمام عملية بيع المحجوزات في جلسة مزاد علني تم تحديدها 3 يناير 2022.

أزمة قيد نقابة الصحفيين

في 14 ديسمبر 2021 طالب أكثر من 500 صحفي بإعادة النظر في قرارات لجنة القيد الأخيرة، وما شابها من مخالفات بشأن رفض عدد من الزملاء واستبعاد عدد آخر، دون توضيحات من أعضاء اللجنة.

ودعا الموقعون، في رسالة إلى نقيب الصحفيين ضياء رشوان وأعضاء مجلس النقابة، إلى اجتماع طارئ وسريع لمجلس النقابة، يكون جدول أعماله من نقطة واحدة هو قضية القيد، وما أثارته نتيجة القيد الأخيرة من أزمات وما طرحته من مخالفات.

كما طالبوا بالتحقيق في نتيجة لجنة القيد الأخيرة، وإعادة النظر في قرارات التأجيل والرفض وتصحيح ما شابها من عوار، على أن يتم تحديد موعد عاجل وسريع من قبل المجلس لإعلان نتيجة ذلك، أو عقد لجنة قيد استثنائية للمؤجلين في أقرب وقت، يرأسها النقيب باعتبارنا أمام حالة طارئة تستوجب تدخل مؤسسة المجلس طبقا للمادة 15 من اللائحة المنظمة لعمل المجلس، أو ضمهم للجنة المشتغلين القادمة.

وأكدوا ضـــرورة إعادة تشـــكيل لجنة القيد، والتي جاءت قراراتها الأخيرة لتثير الكثير من الأزمات حول طريقة عملها، وتبعيتها، وســـيادة الأهواء الشـــخصـــية، بحيث تكون اللجنة الجديدة معبرة عن تنوع اختيارات الجمعية العمومية وتنوع مؤسساتها.

وتلزم (المادة 13) من قانون النقابة لجنة القيد أن تصـــدر قرارها بشـــأن المتقدمين للعضـــوية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلب القيد إليها. وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا.

وقد أكد هشـام يونس – عضـو مجلس نقابة الصـحفيين - أن أعضـاء لجنة القيد أثاروا الشـبهات حول أنفســهم بســبب قبول بعض الأســماء في لجنة القيد الأخيرة، مؤكداً أن هناك زملاء كان لهم الحق بالدخول وتفاجأنا جميعاً داخل المجلس برفضهم من قبل أعضاء اللجنة.

التوصيات

- التزام الحكومة بتعهداتها الطوعية أمام المجلس الدولي لحقوق الإنســان بالأمم المتحدة بجينيف فيما يخص حماية حرية الرأي والتعبير والصــحافة، وكذلك بموجب تصــديقها على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً الدستور المصري.
- ضرورة تنفيذ الإفراج الفعلي عمن تجاوزوا مدة الحبس الاحتياطي، ودون إعادة حبسهم على ذمة قضايا جديدة.
- تعديل المواد 215 و216 من قانون الإجراءات الجنائية من حيث نصها على اختصاص محكمة الجنايات بالجنح المرتكبة بإحدى طرق النشر لاصطدامها بمبدأ المساواة في الدستور ومبدأ التقاضي على درجتين.
- وقف حجب المواقع الالكترونية في مصــر والتضــييق على العمل الصــحفي والإفراج عن السجناء على خلفية قضايا ذات الصلة بحرية التعبير واستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.
- توفير البيئة السياسية والتشريعية لوجود وسائل إعلام تعبر عن التنوع كضمانة للمجتمع وحقه في المعرفة.
- إعطاء وســائل الإعلام اســتقلاليتها وتمكينها من أداء دورها الفاعل في تنوير المجتمع والتعبير عن قضاياه وتطلعاته.
- بناء بنية تشريعية جديدة تنظم عمل الصحافة الإلكترونية والمدونات على النحو الذي يضمن حرية تداول المعلومات ويوفر في ذات الوقت الحماية القانونية للمدونين، مع الاطلاع على التجارب الدولية المطروحة في هذا الصدد.